الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الدورة الثانية والخمسون

الجدول الزمني المؤقت

19-00046

الأربعاء، ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩ **اجتماع لجنة الخبراء** قصر مؤتمرات النخيل بمراكش	
٨/٣٠-٩/٠٠	**افتتاح الاجتماع** (البند ١ من جدول الأعمال)
٩/٠٠-٩/٤٥	**انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل** (البند ٢ من جدول الأعمال)
٩/٤٥-١١/٠٠	**الجلسة الأولى: لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخراً في أفريقيا** (البند ٣ من جدول الأعمال)
١١/٠٠-١١/١٥	استراحة
١١/١٥-١٢/٣٠	**الجلسة الثانية: تقييم التقدم المحرز في مجال تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا** (البند ٤ من جدول الأعمال)
١٢/٣٠-١٤/٣٠	استراحة للغداء
١٤/٣٠-١٦/٠٠	**الجلسة الثالثة: عرض عن موضوع الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين: ''السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا''** (البند ٥ من جدول الأعمال)
١٦/٠٠-١٦/١٥	استراحة
١٦/١٥-١٧/٣٠	**الجلسة الثالثة** (متابعة)
١٧/٣٠	حفل استقبال
	الخميس، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩ **اجتماع لجنة الخبراء** قصر مؤتمرات النخيل بمراكش
٩/٠٠-١٠/٤٥	**الجلسة الرابعة: المسائل النظامية** (البند ٦ من جدول الأعمال)
١٠/٤٥-١١/٠٠	استراحة
١١/٠٠-١٢/٣٠	**الجلسة الخامسة: المسائل النظامية** (البند ٦ من جدول الأعمال)
١٢/٣٠-١٤/٣٠	استراحة للغداء
١٤/٣٠-١٦/٠٠	**الجلسة السادسة: المسائل النظامية** (البند ٦ من جدول الأعمال)
١٦/٠٠-١٦/١٥	استراحة
١٦/١٥-١٨/٠٠	**الجلسة السابعة: المسائل النظامية** (البند ٦ من جدول الأعمال)

الجمعة، ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩ **اجتماع لجنة الخبراء** قصر مؤتمرات النخيل بمراكش	
١٠/٣٠-٩/٠٠	**الجلسة الثامنة: المسائل النظامية** (البند ٦ من جدول الأعمال)
١٠/٤٥-١٠/٣٠	استراحة
١١/١٥-١٠/٤٥	**موعد انعقاد الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومكان انعقادها وموضوعها** (البند ٧ من جدول الأعمال)
١١/٣٠-١١/١٥	**مسائل أخرى** (البند ٨ من جدول الأعمال)
١٦/٠٠-١٣/٣٠	**صياغة تقرير اجتماع لجنة الخبراء**
١٤/٣٠-١٢/٣٠	استراحة للغداء
١٨/٠٠-١٦/٠٠	**الجلسة التاسعة: النظر في تقرير لجنة الخبراء وإقراره؛ والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات** (البند ٩ من جدول الأعمال)
١٨/٣٠-١٨/٠٠	**اختتام الاجتماع** (البند ١٠ من جدول الأعمال)

السبت ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٩ **الفعاليات الجانبية والاجتماعات الأخرى** قصر مؤتمرات النخيل بمراكش	
١٨/٠٠ – ٩/٠٠	**الدورة العشرون لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا والاجتماع المشترك الثالث لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة** **المكان: القاعة البلورية** سوف تركز الدورة العشرون على موضوع ''الدعم المقدم من الأمم المتحدة لسَنَةِ الاتحاد الأفريقي للاجئين والعائدين والمشردين داخلياً: نحو حلول مستدامة للتشريد القسري في أفريقيا''. ويضم الاجتماع كبار المسؤولين من منظومتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى للتداول بشأن تعزيز التنسيق على الصعُد الإقليمى ودون الإقليمى والوطني من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. ومن المتوقع أن يُستَرشَد بالمداولات بشأن الحلول والموارد الكفيلة بتنفيذ البرامج المشتركة في أعقاب الإصلاحات التي ستشهدها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى في إطار التعجيل بتحقيق خطة أفريقيا للتنمية التحويلية.
١١/٠٠–٩/٠٠	**الفعالية الجانبية ١: إصدار التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٩** **المكان: قاعة الزيتون** يقدم التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٩ تقييماً يستند إلى الأدلة لأداء السياسات المالية في أفريقيا، بما في ذلك تحليل التحديات والفرص بالإضافة إلى أفضل الممارسات. ويذهب التقرير إلى أن المستوى الحالي للإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلى الإجمالي كان منخفضاً (١٩,١ في المائة) وأنه يمكن للبلدان الأفريقية أن تُضَاعِف من حجم إيراداتها الحكومية بزيادة قدرها ٣٩,٤ في المائة.
١١/٠٠–٩/٠٠	**الفعالية الجانبية ٢: إيجاز عن الرسائل والتوصيات الصادرة عن التقارير الرئيسية للتكامل الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا: (أ) التقرير التاسع لتقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا: الخطوات المقبلة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ و (ب) تقرير دليل التكامل الإقليمي الأفريقي (٢٠١٩)** **المكان: قاعة البرتقال** تقرير دليل التكامل الإقليمي الأفريقي منشور دوري تشترك في إصداره اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا التقرير في رصد وضع التكامل الاقتصادي وتقييمه فيما بين البلدان الأفريقية. وتشير النتائج الأولية للتقرير إلى أن التكامل الإقليمي في أفريقيا لا يزال منخفضاً في الأبعاد

	الخمسة التي جرى تحليلها: وهي التكامل التجاري، والهياكل الأساسية الإقليمية، والتكامل الإنتاجي، وحرية تنقل الأشخاص، والاقتصاد الكلي. وتبدو جنوب أفريقيا بوصفها أكثر البلدان تكاملاً لاسيما فيما يتعلق بالتكامل التجاري، وتكامل الهياكل الأساسية الإقليمية والتكامل الإنتاجي؛ ثم هناك جنوب السودان التي هي أقل البلدان تكاملاً بسبب أدائها المتواضع في مجال تكامل الهياكل الأساسية الإقليمية والتكامل المالي. ودليل التكامل الإقليمي الأفريقي منشور تشترك في إصداره اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي. وتصدر الهيئات الثلاث في الوقت ذاته التقرير التقييمى للتكامل الإقليمى في أفريقيا. حيث كانت طبعة هذا التقرير لعام ٢٠١٩ هي الطبعة التاسعة، وأعدت بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وكان موضوعها ''الخطوات المقبلة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية''. وركزت الطبعة على وجه الخصوص على تحديات تنفيذ اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة بعد التصديق عليه ودخوله حيز التنفيذ. وجرى تحليل مجالات السياسات الرئيسية الثلاث — الاستثمار والملكية الفكرية، وسياسة المنافسة — خلال المرحلة الثانية من المفاوضات ليسترشد بها المفاوضون بالإضافة إلى دراسة الآثار المترتبة عن انتشار التجارة الرقمية على منطقة التجارة الحرة. وستعرض هذه الفعالية الجانبية الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة عن تقرير دليل التكامل الإقليمى الأفريقى لعام ٢٠١٩ والتقرير التقييمى للتكامل الإقليمى في أفريقيا لعام ٢٠١٩.
١١/٠٠-٩/٠٠	**الفعالية الجانبية ٣: الميزنة المراعية للمنظور الجنساني: وسيلة استراتيجية لتحقيق التحول الاقتصادي والتنمية الشاملة في أفريقيا** **المكان: قاعة النخيل** يمثل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات حقاً أساسياً منصوص عليه في الأطر المعيارية الهامة على الصعيدين الإقليمى والدولي. وتلتزم الحكومات الأفريقية بالقضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين من خلال التصديق على الاتفاقات الدولية والقارية، والإصلاحات التي أجرتها داخلياً في المجالات القانونية والسياسية والاجتماعية. وعلى الرغم من هذا الالتزام والتقدم الكبير المحرز، فإن التفاوت بين الجنسين في أفريقيا لا يزال قائماً. وقد أظهرت بعض الاستراتيجيات المتبعة نتائج ملموسة، منها أنه من المهم الإشارة إلى إدماج البعد الجنساني في التخطيط الاجتماعى الاقتصادي، بما في ذلك في تخطيط الميزنة، لما لذلك من تأثير مباشر على التنمية الشاملة للجميع والسياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية. ويكمن الهدف الرئيسي لهذه الفعالية الموازية في إجراء عملية تفكير متعمقة بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني بوصفها أداة استراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين في السياق الحالي للتنمية الأفريقية. وسيتيح ذلك تحليل

	التجارب التي شهدتها أفريقيا في مجال الميزنة المراعية للمنظور من أجل فهم نتائجها، ونجاحاتها، وما تطرحه من تحديات وفرص. وتتألف الفئات المعنية تحديدا بهذه الفعالية من واضعي السياسات، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء في التنمية ومنظمات الأمم المتحدة.
١٣/٠٠-١٥/٠٠	**الفعالية الجانبية ٤: الاقتصاد الأزرق في شمال أفريقيا: النقل البحري الذكي لتيسير التجارة الدولية في العصر الرقمي** **المكان: قاعة النخيل** الهدف الرئيسي لمنتدى الاقتصاد الأزرق في شمال إفريقيا بشأن كفاءة النقل البحري لتيسير التجارة الدولية في العصر الرقمي هو المساهمة في إثراء التفكير بشأن إدماج نهج الاقتصاد الأزرق في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، انطلاقاً من تحليل النقل البحري في شمال أفريقيا وتأثيره على التجارة الدولية. كما سيتيح المنتدى فرصة لمناقشة الدليل العملي الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمساعدة الدول الأعضاء على صوغ استراتيجية بشأن مبادئ الاقتصاد الأزرق وإدراج المفهوم ضمن الاستراتيجيات الإنمائية القائمة.
١٣/٠٠-١٥/٠٠	**الفعالية الجانبية ٥: تمويل المعدات الدراجة على السكك الحديدية: حل جديد لأفريقيا** **المكان: قاعة الزيتون** نظرت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، لاسيما خطتها لتنفيذ السنوات العشر الأولى، إلى شبكة السكك الحديدية باعتبارها نمطاً من أنماط النقل البري الذي يحظى بأهمية بالغة بالنسبة لمستقبل القارة. وتعد إقامة شبكة متكاملة من القطارات عالية السرعة لربط العواصم الأفريقية والمراكز التجارية بغية تيسير حركة البضائع والخدمات والأشخاص، وتقليص تكاليف النقل وتخفيف اكتظاظ النظم الحالية أحد البرامج الرئيسية الرائدة المعتمدة لتنفيذ خطة السنوات العشر الأولى. ويكمن الهدف الرئيسي للفعالية في مناقشة بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة، والكيفية التي يمكنه من خلال أن يضطلع بدور رئيسي في حشد رأس المال الخاص بغية إيجاد نموذج مستدام لتمويل مشاريع السكك الحديدية القائمة والجديدة.

١٣/٠٠-١٥/٠٠	**الفعالية الجانبية ٦: التجارة الرقمية في أفريقيا: آثارها على الاندماج والتصنيع** **المكان: قاعة البرتقال** تُحدث الثورة الرقمية تحولا في طريقة القيام بالأعمال التجارية والإنتاج والتجارة، وتمثل فرصة كبيرة للقارة الأفريقية للتصنيع واللحاق ببقية أنحاء العالم. فالثورة الصناعية الرابعة تشهد تطورا سريعا وتُحدث تحولاً في المسارات التقليدية للتصنيع القائمة على كثافة اليد العاملة. وفي الوقت ذاته، يمكن للتجارة الرقمية أن تشكل أداة لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، التي هي أكثر تنوعاً وتصنيعاً مقارنة بتجارة أفريقيا مع بقية العالم. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى دعم إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والجهود ذات الصلة بالتعاون بشأن القضايا المتعلقة بالاقتصاد الرقمى. ورغم أن الاقتصاد الرقمى محسوس في جميع أنحاء القارة، فثمة فجوة رقمية كبيرة بين البلدان الأفريقية وبقية العالم. وهذا يطرح عددا من التحديات التي تواجه القارة الأفريقية ينبغى معالجتها على نحو يتسق مع الشمول والشفافية، والحوكمة المتمحورة حول الإنسان، وإعمال حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، ستناقش الفعالية كيفية استخدام التحول الرقمي في أفريقيا كوسيلة للتصنيع الشامل للجميع من خلال التجارة في القارة.
١٥/٣٠-١٧/٣٠	**الفعالية الجانبية ٧: الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى بشأن الاستثمارات في أفريقيا: رأس المال البشري والهياكل الأساسية والشراكات مع القطاع الخاص** **المكان: قاعة الزيتون** ستجمع هذه الفعالية مشاركين ومساهمين من جميع أنحاء القارة الأفريقية. وستركز على إجراء ومواصلة حوار سياسات استراتيجية لاستكشاف التحديات المشتركة والفرص المتاحة والحلول المحلية والقطرية بشأن الحاجة إلى تحديد أولويات الاستثمارات في رأس المال البشري والأمن الغذائى والتغذية والزراعة المستدامة والهياكل الأساسية ذات الصلة وزيادة اعتمادات الميزانية المخصصة لها في إطار شراكة مع القطاع الخاص.
١٥/٣٠-١٧/٣٠	**الفعالية الجانبية ٨: أدوات التخطيط من أجل المواءمة والرصد المنسَّقين لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣** **المكان: قاعة البرتقال** ستقدم هذه الفعالية عرضاً عن مجموعة أدوات متكاملة قائمة على الإنترنت للتخطيط وإعداد التقارير، تهدف إلى دعم الدول الأعضاء في تحقيق المواءمة بين خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وإدماجهما في الوقت نفسه في خطط التنمية الوطنية. ويمكن للمستخدمين إجراء تقييم افتراضى لمستوى المواءمة بين الخطتين الإنمائيتين ومتانة تلك المواءمة، ووضع تقارير مرحلية متسقة.

الأحد ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٩ **الفعاليات الجانبية والاجتماعات الأخرى** قصر مؤتمرات النخيل بمراكش	
١٨/٠٠-٩/٠٠	**الدورة العشرون لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا والاجتماع المشترك الثالث لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا ومجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة (تابع)** **المكان: القاعة البلورية**
١١/٠٠-٩/٠٠	**الفعالية الجانبية ٩: الدروس الرئيسية المستقاة من تقرير رصد التعليم العالمي لعام ٢٠١٩ – الهجرة والنزوح والتعليم: بناء الجسور لا الجدران** **المكان: قاعة الزيتون** ستتيح هذه الفعالية، التي تستضيفها اليونسكو، منبراً لمناقشة الممارسات الواعدة في إدماج المهاجرين واللاجئين في نظم التعليم الوطنية عبر جميع أنحاء القارة، وكذلك دور التعليم في جعل المجتمعات سلمية وأكثر ازدهاراً وأكثر مرونة في تقبل الهجرة والنزوح. وسيناقش ممثلون عن ثلاثة بلدان أفريقية ووكالات حكومية دولية ما توصل إليه تقرير رصد التعليم العالمي لعام ٢٠١٩ – الهجرة والنزوح والتعليم: بناء الجسور لا الجدران من نتائج وتوصيات، متقاسمين بذلك وجهات نظرهم مع المشاركين الاخرين.
١١/٠٠-٩/٠٠	**الفعالية الجانبية ١٠: إشراك الشباب في الدفع بعجلة تنفيذ خطة السياسة المالية والتجارة والاستثمار من خلال الابتكار الرقمي في أفريقيا** **المكان: قاعة النخيل** ترمى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى إنشاء سوق قارية واحدة للسلع والخدمات، مع حرية تنقل رجال الأعمال والاستثمارات بتعداد سكان يتجاوز البليون نسمة وناتج محلي إجمالي يبلغ مجتمعا أكثر من ٣,٤ تريليون دولار، وهو ما يمهد الطريق لإقامة الاتحاد الجمركى وأفريقيا أكثر اتحادا. بيد أن عوامل التنفيذ الرئيسية في نجاح منطقة التجارة الحرة ستعتمد على دور الشباب في القارة والاستفادة من الابتكارات الهائلة في التكنولوجيا الرقمية. ويمكن لهذا الاتفاق التاريخي أن يكون مفيداً في تحقيق التكامل المادي إذا ما جرت الاستفادة من الفرص التي تتيحها الإنترنت. أولا، لم تصبح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورية فقط، بل غدت أيضا فرصة للابتكار والتقدم والتغيير. وفي الوقت الراهن، تضم أفريقيا ١٦٧ مليون مستخدم للإنترنت هم في المقام الأول من الشباب الذين يستخدمون الإنترنت كأداة للنمو، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مستقبل أفضل. ومن ثم، سيأتي اعتماد الرَّقْمَنَة بفوائد جمة للشباب، لاسيما بإتاحة فرص أكثر للالتحاق بالتعليم عبر الإنترنت (مع إمكانية تصدير الخدمات المماثلة في جميع أنحاء القارة باستخدام نافذة المفاوضات)، حيث يمكن الحصول عليها من أي مكان تقريبا أو

	الحد من عدم التماثل المعلوماتي، وهو ما يتيح سهولة الدخول إلى سوق العمل التنافسية. وعلاوة على ذلك، فإن التحسّن في محو الأمية الرقمية بين الشباب في أفريقيا سيتيح لهم مزيداً من فرص إنشاء شركات فعالة، عن طريق الحد من التكاليف وزيادة المبيعات باستخدام استراتيجيات التكنولوجيا الرقمية. وبالتالي، لا بد من استجلاء مسألة إشراك الشباب في تنفيذ السياسة المالية والتجارة والاستثمار في أفريقيا من خلال الابتكار الرقمى، في ضوء الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي وقع مؤخراً. وعلاوة على ذلك، فإن الشركات، بما فيها الشركات الرقمية – التي يديرها الشباب، الذين يشكلون جزءاً كبيراً من العاملين في القطاع الخاص المتنامي في القارة – ستكون مطّلعة على منافع الاتفاق، وفي وضع أفضل للاستفادة منه، بغية تحقيق النمو والتوسع في الأعمال التجارية في جميع أنحاء القارة. وسيُنظر في هذه الإيجابيات خلال الفعالية الجانبية من خلال مزيج من العروض الرئيسية والدردشة التي تتناول الكيفية التي يمكن بها لإدماج الشباب أن يدفع بتنفيذ خطة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال الابتكارات الرقمية.
١١/٠٠-٩/٠٠	**الفعالية الجانبية ١١: التخطيط للقوة العاملة في المستقبل: هل أفريقيا على أهبة الاستعداد؟** **المكان: قاعة البرتقال** ستناقش هذه الفعالية الجانبية حالة نظم التعليم والتدريب، والشؤون المالية، والعمالة، ومستقبل العمل في أفريقيا، لا سيما إيجاد فرص العمل للشباب في سياق منطقة التجارة الحرة. كما سيجري التشديد على الكيفية التي تحد بها التكنولوجيات من أسواق العمل وما تحتاجه أفريقيا للتعامل مع المسائل القائمة المتعلقة بالبطالة بين الشباب والعمالة الناقصة، ومستقبل العمل في الوقت نفسه. وستركز المناقشات أيضا على الكيفية التي تتصدى بها ''مبادرات القرن بشأن مستقبل العمل'' للمنظمة الدولية للعمل، و''اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل''، والاستراتيجية القارية الأفريقية للتعليم والتدريب التقني المهني للتحدياتِ أو يمكن أن تتصدى لها بشكل أفضل في المستقبل. ومن المتوقع أن تسهم نتائج الفعالية في تشكيل التوجه المستقبلى للمعهد الأفريقى للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مجال إعادة التدريب، وإعادة تزويد موظفي الخدمة المدنية والمسؤولين الحكوميين والعاملين بالمهارات، وتعزيز مهاراتهم في هذا العصر الذي يتسم بالتكنولوجيات الكاسحة.
١٥/٠٠-١٣/٠٠	**الفعالية الجانبية ١٢: تكنولوجيات الخدمات المالية والهوية الرقمية والشمول المالي من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣: المستقبل الذي نصبو إليه** **المكان: قاعة البرتقال** باعتبار أن الحكومات الأفريقية وشركاؤها الإنمائيون يسلمون بأهمية الإدماج المالي بوصفه محركاً هاماً للنمو المصحوب بالإنصاف، فهم يقومون بوضع استراتيجيات وسياسات

	ترمي إلى إيجاد قطاع مالي أكثر شمولا. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٦٠ في المائة من الأفريقيين من الذي يحق لهم التعامل مع المصارف لا يقومون بذلك. ويمكن للتطورات في مجال التكنولوجيا أن تساعد البلدان على تقليص هذا العدد أو إزالته. ويمكن لشركات تكنولوجيات الخدمات المالية ونظم العمل بتحديد الهوية الرقمية أن تساعد في ذلك. فقد حدث نمو هائل في تكنولوجيات الخدمات المالية ومنتجاتها في أفريقيا خلال السنوات الخمس الماضية. حيث تقوم المؤسسات المالية الرائدة مثل مصرف "إيكو بنك" وستانبانك، والمصارف المركزية الأفريقية بإنشاء وحدات خاصة بتكنولوجيات الخدمات المالية، واعتماد التكنولوجيا الرقمية لتحديد الهوية (كما هو الحال لدى بنك BVN في نيجيريا)، وبدأت تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي. بيد أن المدى الذي يمكن من خلاله أن تساعد تكنولوجيات الخدمات المالية على توسيع نطاق الشمول يتوقف على قدرتها على تحديد المحرومين من الخدمات المصرفية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٥٠٠ مليون أفريقي ليس لديهم بطاقة هوية صادرة عن الحكومة. ذلك أن عدم وجود هوية يحد من المشاركة الكاملة في الاقتصاد، ويشكل خطراً بجعل الملايين متخلفين عن الركب ويؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة. وتشير الدراسات إلى أن الهوية الرقمية يمكن أن تطلق العنان لتكوين الثروات والإسهام في نمو الناتج المحلى الإجمالي خلال الإدماج المالي وتحد من تكاليف المعاملات. ومن هذا المنطلق، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي مؤخراً مبادرة الهوية الرقمية الأفريقية والاقتصاد الرقمي من أجل مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ برامج الهوية الرقمية، والنهوض بالابتكار وتعزيز الإدماج. وستعمل هذه الفعالية على استجلاء السبل التي تمكِّن أفريقيا من اغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية الجديدة لتعزيز الإدماج المالي بغية تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ والمتجسدة في خطة عام ٢٠٦٣. وستكشف هذه الفعالية عن أفكار، وتحدّد مجالات العمل، وتقدم اقتراحات ملموسة بشأن تكنولوجيات الخدمات المالية ومنصات تحديد الهوية الرقمية ليناقشها صانعو السياسات وينظروا فيها. وستساعد في زيادة الوعي بين واضعي السياسات بما ينطوي عليه الاقتصاد الرقمي من تباشير ومخاطر، وستعزّز الحوار الرفيع المستوى المتعلق به.
١٣/٠٠-١٥/٠٠	**الفعالية الجانبية ١٣: قيادة أم تبعية؟ صياغة الإصلاحات الضريبية في أفريقيا** **المكان: قاعة الزيتون** ستقوم الفعالية باستعراض التقدم المحرز في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من جانب الشركات المتعددة الجنسيات والنظر في الحلول البديلة التي تتجاوز الإصلاحات الضريبية على الصعيد العالمى المعروضة على النقاش في الوقت الحالي. وستتيح الدورة لواضعى السياسات العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص المشاركين مناقشة مجموعة ملموسة من الخيارات والتوصيات السياساتية صوب تحقيق تعاون دولي أكثر شمولا في المسائل الضريبية مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان الأفريقية. وستُعتمد صيغة حلقة النقاش التي تدار بحيوية، حيث يخصص أقل قدر من الوقت للبيانات الأولية، مما يسمح بالتفاعل

	فيما بين المشاركين في حلقة النقاش للجدال والمشاركة بتبادل الآراء، فضلا عن إعطاء الوقت لاستفسارات الجمهور بهدف توسيع المناقشة وحفزها أكثر.
١٣/٠٠-١٥/٠٠	**الفعالية الجانبية ١٤: حوار سياسات رفيع المستوى بشأن تغير المناخ والميزانية العامة من أجل اقتصادات مرنة في أفريقيا** **المكان: قاعة النخيل** هناك حاجة إلى قرابة ٣ تريليون دولار لتمويل المساهمات المحددة وطنياً المشروطة وغير المشروطة لاتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالمناخ في إطار اتفاق باريس. وتتوقف الإجراءات المشروطة على توافر تدفقات تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ بينما سيجري تمويل الإجراءات غير المشروطة تمويلا كاملا من الموارد على الصعيد الوطني. ومع ذلك، فإن تغير المناخ يخلف أثرا سلبيا على الأداء الاقتصادي للعديد من البلدان الأفريقية، وهو ما يحد من الحيز المالي اللازم للتمويل العام للأنشطة المتعلقة بالمناخ. ورغم أن العديد من البلدان الأفريقية تنفق أصلا ما بين ٢ و٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التكيف مع تغير المناخ، فإن محدودية الموارد العامة تتزايد، مع وجود طلبات متنافسة للحصول على التمويل للصحة والتعليم والقطاعات الأخرى. والهدف الرئيسي من هذا الحوار الرفيع المستوى في مجال السياسات هو الجمع بين وزراء المالية والتخطيط الأفريقيين وغيرهم من أصحاب المصلحة لتبادل الأمثلة الملهمة عما يصلح وما لا يصلح، بشأن كيفية استخدام البلدان الأفريقية لصلاحياتها في مجال الميزنة والتخطيط للاستفادة من الموارد العامة المحدودة وتعبئة مستويات أعلى من القطاع الخاص والتمويل الخارجي للاستثمار في الاقتصادات المستدامة والقادرة على التكيف مع المناخ. فعلى سبيل المثال، يمكن للفعالية استكشاف الكيفية التي تستخدم بها البلدان النهج الشاملة لعدة قطاعات للمساعدة في التخطيط والتنفيذ المتكاملين للعمل في مجال المناخ في سياق الأولويات الإنمائية للزراعة، والقطاعات المعنية باستخدام الأراضي والمياه.
١٥/٣٠-١٧/٣٠	**الفعالية الجانبية ١٥: تمويل الرعاية الصحية في أفريقيا–دور القطاع الخاص** **المكان: قاعة البرتقال** يكمن الهدف الرئيسي للفعالية في استخدام الرسائل الرئيسية الواردة في تقرير ''الرعاية الصحية والنمو الاقتصادي في أفريقيا'' لإجراء دراسة فاحصة لطبيعة تحديات التمويل التي تواجه القطاع الصحي في أفريقيا ونطاقه؛ ومناقشة الخيارات المتاحة للاستفادة من القطاع الخاص لإقامة شراكات مع قطاع الصحة العامة؛ وتحديد فرص التمويل المبتكرة للقطاع الصحي في أفريقيا. ويتألف المشاركون من وزراء المالية والتخطيط والاقتصاد وممثلين عن الوزارات المعنية وخبراء متمرسين من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الأفريقية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية الأفريقية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى.

١٥/٣٠ – ١٧/٣٠	**الفعالية الجانبية ١٦: استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. نحو استراتيجية شاملة لمعالجة تحديات التنمية المستدامة والتحديات الأمنية في منطقة الساحل** **المكان: قاعة الزيتون** يكمن الهدف الرئيسي من هذه الفعالية الجانبية الرفيعة المستوى في التواصل مع المسؤولين الحكوميين والشركاء بشأن التطورات الجديدة في دعم الأمم المتحدة لمنطقة الساحل. وستزود هذه الفعالية الجانبية واضعي السياسات والشركاء الآخرين بمعلومات محدثة عن خطة الأمم المتحدة للدعم وغيرها من الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لصالح منطقة الساحل. ويكمن أحد المبادئ الرئيسية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة الجديدة في جعل الحكومات تتبوأ المكانة القيادية اللائقة بها. وقد بدأت الأمم المتحدة العمل مع الحكومات والمنظمات الإقليمية على مضمون أولوياتها الاستراتيجية والبرنامجية لإدراجها في تلك الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل. وستتيح الفعالية فرصة فريدة للتواصل مع المسؤولين والمندوبين بشأن الآفاق الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الساحل. وستقدم كذلك معلومات محدثة عن خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل والتواصل مع المسؤولين والشركاء والجهات المانحة بشأن تنفيذ الاستراتيجية.
١٥/٣٠-١٧/٣٠	**الفعالية الجانبية ١٧: افتتاح الشبكة الأفريقية لتكنولوجيات الخدمات المالية** **المكان: قاعة النخيل** القطاع المالي في أفريقيا متخلف عموماً. ووفقا لبعض التقديرات، فإن أكثر من ٦٠ في المائة من سكان أفريقيا لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية. فخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا تشمل أهدافا أو غايات محددة للإدماج المالي. ويمكن للتطورات في مجال التكنولوجيا أن تساعد البلدان على خفض عدد الأفريقيين الذين لا يتعاملون مع المصارف أو الحد من ذلك وتغيير مشهد الابداع والابتكار في مجال التمويل عبر القارة بطريقة شاملة. وقد حدث نمو هائل في تكنولوجيات الخدمات المالية ومنتجاتها في أفريقيا خلال السنوات الخمس الماضية. ويتفق معظم أصحاب المصلحة في مجتمع التكنولوجيا المتزايد في أفريقيا على أنه من الأهمية بمكان الحفاظ على تطوير مختلف الابتكارات وتنسيقها حتى يتسنى للناس في جميع أنحاء القارة الاستفادة من الفوائد الجانبية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الصعيد الوطني، تُحْدِث تكنولوجيات الخدمات المالية تأثيراً إيجابياً، ولكن هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل وضع تنظيم ذاتي عابر للحدود يتماشى مع سوق أفريقية مستقبلية مشتركة، وفقاً لمعاهدة أبوجا بشأن الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وقد اجتمع في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ مبتكرون، ومراكز تكنولوجيا، ومؤسسات مالية، وهيئات تنظيمية، وشركات مبتدئة وأطراف رئيسية أخرى بغرض إنشاء شبكة ومجلس تكنولوجيات الخدمات المالية الأفريقية بما يشكل الأساس لتعزيز التعاون. ومن المتوخى أن تسهم الشبكة في جعل أفريقيا مركزا رائدا للابتكار على الصعيد العالمي، وفي

	الترويج لأفريقيا بوصفها وجهة مفضلة للاستثمار، وأن تساعد، من خلال ذلك، في إيجاد فرص للعمالة، وتسهم في تسريع إمكانية حصول الجميع على الخدمات المالية الأساسية، وتحقيق النمو الاقتصادي بصورة أسرع. ولذلك، فإن الأهداف الرئيسية لهذه الفعالية الجانبية تتمثل في تعزيز الشبكة الأفريقية وخلق الوعي بالإمكانيات التي يمكن أن تتيحها تكنولوجيات الخدمات المالية لتلبية أهداف القارة الهامة المتمثلة في تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية والشمول المالي من أجل وضع خطة عام٢٠٣٠ موضع التنفيذ وتحقيق تطلعات خطة عام ٢٠٦٣.

الاثنين، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩ **المؤتمر الوزاري** قصر مؤتمرات النخيل بمراكش	
٩/٠٠-٨/٣٠	**التقاط صورة جماعية**
١٠/١٥-٩/٠٠	**افتتاح الاجتماع** (البند ١ من جدول الأعمال) • بيانات يلقيها المضيِّفون • بيانات يلقيها ضيوف الشرف
١٠/٣٠-١٠/١٥	**انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل** (البند ٢ من جدول الأعمال)
١١/٠٠-١٠/٣٠ صباحا	استراحة مؤتمر صحفي
١٢/٣٠-١١/٠٠	**حوار السياسات العامة الوزاري الرفيع المستوى بشأن موضوع الدورة الثانية والخمسين للجنة: " السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا"** (البند ٣ من جدول الأعمال)
١٤/٣٠-١٢/٣٠	استراحة للغداء **محاضرة أديبايو أديديجي لعام ٢٠١٩** • التحول الرقمي لأفريقيا: حماس زائد أم حقيقة واقعية؟
١٤/٣٠ – ١٧/٤٥	**مناقشات الموائد المستديرة رفيعةُ المستوى** (البند ٤ من جدول الأعمال) • المائدة المستديرة ١: تعزيز السياسة المالية من خلال الرَّقْمَنَة • المائدة المستديرة ٢: التجارة وتنمية القطاع الخاص في العصر الرقمي
١٦/٠٠-١٦/١٥	استراحة
١٨/١٥	حفل استقبال إطلاق كتاب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: ستون عاماً في مواكبة التنمية الأفريقية

الثلاثاء، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩ **المؤتمر الوزاري** قصر مؤتمرات النخيل بمراكش	
٩/٠٠-١١/٠٠	**النظر في التوصيات واعتماد القرارات** (البند ٥ من جدول الأعمال)
١١/٠٠-١١/١٥	استراحة
١١/١٥-١٢/١٥	**النظر في البيان الوزاري وإقراره** (البند ٦ من جدول الأعمال)
١٢/١٥-١٢/٤٥	**مسائل أخرى** (البند ٧ من جدول الأعمال)
١٢/٤٥-١٣/٠٠	**اختتام الدورة** (البند ٨ من جدول الأعمال)
١٣/٠٠ – ١٣/٣٠	مؤتمر صحفي